

آلية إعداد التقارير المستقلة (IRM): تقرير النتائج الانتقالية في تونس للفترة 2018-2020

تم إعداد هذا التقرير بالتعاون مع ستيفان أنغويلوف، الباحث المستقل.

جدول المحتويات

2	أولاً - مقدمة
3	ثانياً- تنفيذ خطة العمل
3	1-2. النقاط الرئيسية العامة والنتائج
4	2-3. النتائج المبكرة
9	2-4. تنفيذ التعهدات
15	ثالثاً: عملية أصحاب المصلحة المتعددين
19	رابعاً: المنهجية والمصادر
20	الملحق الأول - مؤشرات آلية إعداد التقارير المستقلة

أولاً - مقدمة

إن مبادرة شراكة الحكومة المفتوحة (OGP) هي عبارة عن شراكة عالمية تجمع بين الإصلاحيين الحكوميين وقادة المجتمع المدني لإنشاء خطط عمل تجعل الحكومات أكثر شمولاً واستجابة ومسؤولية. قد تعتمد تعهدات خطة العمل على الجهود القائمة، أو تحديد خطوات جديدة لإتمام الإصلاحات الجارية، أو الشروع في إجراءات في مجالٍ جديدٍ تماماً. وتقوم آلية إعداد التقارير المستقلة التابعة لشراكة الحكومة المفتوحة بمراقبة جميع خطط العمل لضمان متابعة الحكومات للتعهدات. ويستخدم قادة المجتمع المدني والحكومات التقييمات للنظر في مدى تقدمهم وتحديد ما إذا كانت الإجراءات قد أحدثت أثراً في حياة الناس.

وقد اشتركت آلية إعداد التقارير المستقلة مع ستيفان أنغويلوف، الباحث المستقل، للقيام بهذا التقييم. وتهدف آلية إعداد التقارير المستقلة إلى تقديم المعلومات عن الحوار الجاري حول تطوير وتنفيذ التعهدات المستقبلية. وللحصول على وصف كامل لمنهجية آلية إعداد التقارير المستقلة، يرجى زيارة الموقع التالي:

<https://www.opengovpartnership.org/about/independent-reporting-mechanism>.

يتناول هذا التقرير تنفيذ خطة العمل الثالثة في تونس، والتي تغطي الفترة من 2018-2020. في عام 2021، ستطبق آلية إعداد التقارير المستقلة نهجاً جديداً في عملية البحث الخاصة بها ونطاق إعداد التقارير الخاصة بها حول خطط العمل، التي تمت الموافقة عليها من قبل منهجية IRM Refresh¹. وقد قامت آلية إعداد التقارير المستقلة بتعديل تقارير تنفيذ خطط العمل للفترة 2018-2020 لتحقيق التوافق بين عملية الانتقال والمنتجات الجديدة لآلية إعداد التقارير المستقلة، وتمكين آلية إعداد التقارير المستقلة من تعديل مسار العمل الخاص بها في ضوء تأثيرات جائحة كوفيد-19 على عمليات شراكة الحكومة المفتوحة في البلاد.

¹ لمزيد من المعلومات، انظر الموقع:

<https://www.opengovpartnership.org/process/accountability/about-the-irm/irm-refresh/>.

ثانياً- تنفيذ خطة العمل

يقيم تقرير آلية إعداد التقارير المستقلة للنتائج الانتقالية حالة تعهدات خطة العمل والنتائج المترتبة على تنفيذها في نهاية دورة خطة العمل. ولا يقوم هذا التقرير بمراجعة تقييمات "إمكانية التحقق" أو "الصلة" أو "الأثر المحتمل". حيث تقوم آلية إعداد التقارير المستقلة بتقييم هذه المؤشرات الثلاثة في تقارير آلية إعداد التقارير المستقلة لتصميم خطة العمل. ولمزيد من التفاصيل عن كل مؤشر، يرجى الاطلاع على الملحق الأول في هذا التقرير.

2-1. النقاط الرئيسية العامة والنتائج

عززت تونس النفاذ إلى المعلومة والبيانات المفتوحة (مثل بيانات النقل وإدارة المياه) من خلال تنفيذ خطة عملها الثالثة. كما أحرزت تونس تقدماً في مجال الصناعات الاستخراجية وعززت مشاركة الشباب في الحكومة. وأخيراً، يطلقُ الإنشاء المشترك لثمانى خطط عمل بلدية العنان لتحقيق مكاسب متعددة للحكومة المفتوحة في مختلف أنحاء البلاد في المستقبل القريب.

شهدت سبعة من التعهدات الثلاثة عشر مستوى إنجاز كبير. ومن بين هذه التعهدات، تم إنجاز تعهدين في عام 2021 بعد فترة التنفيذ. ويشمل ذلك التعهد 4 المتعلق بفتح بيانات النقل البري والتعهد 11 بشأن تنفيذ معايير شراكة الحكومة المفتوحة على المستويات المحلية. أما التعهدات الستة المتبقية فقد تم إنجازها بشكل محدود. وخلال فترة التنفيذ من عام 2018 إلى عام 2020، حققت تونس مستوى مماثلاً من الإنجاز والنتائج المبكرة لخطة عمل البلاد للفترة من 2016 إلى 2018.

ركزت معظم التعهدات التي أحرزت تقدماً كبيراً على إنشاء ونشر البيانات المفتوحة أو إنشاء أطر عمل قانونية. وهناك استثناءان هامين هما التعهدان 6 و11. حيث شهد التعهد 6 (تكريس الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية) قدراً كبيراً من المشاركة من جانب الحكومة والمجتمع المدني. وتحتاج تونس فقط لتقديم طلبها للانضمام إلى مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية لكي يعتبر هذا التعهد منجزاً. أما التعهد 11 فقد سهّل إقامة علاقة ذات قدر أكبر من التعاون بين المجتمع المدني والحكومة من خلال الحوار والإنشاء المشترك لخطط العمل البلدية لشراكة الحكومة المفتوحة. ونتيجة لذلك، فقد عمل الناشطون المحليون والمسؤولون في ثمانى بلديات على الإنشاء المشترك لخطط عمل الحكومة المفتوحة واعتمادها بحلول عام 2021.

تنطوي التعهدات التي شهدت تقدماً أكثر تواضعاً بشكل عام على عنصر قوي للمساءلة العمومية وتعاون وثيق بين المجتمع المدني والحكومة. وعلى غرار خطة العمل السابقة، فقد أفاد أصحاب المصلحة بأن عدم الاستقرار السياسي والتغيير الحكومي قد أعاقا عملية شراكة الحكومة المفتوحة. كما شكلت جائحة كوفيد-19 أيضاً عقبة في هذا المجال. وأشارت بعض الجهات الفاعلة في المجتمع المدني إلى أن منتدى أصحاب المصلحة المتعددين لم يكن شاملاً بالقدر الكافي أثناء رسائل البريد الإلكتروني المترافقة مع التنفيذ، ولم يدع بشكل فعال مشاركين جدد حول مواضيع محددة في شراكة الحكومة المفتوحة لإبراز أهمية شراكة الحكومة المفتوحة¹. وقد شددت الحكومة على أنها أولت اهتماماً كبيراً لإشراك مختلف عناصر المجتمع المدني على الصعيدين الوطني والمحلي. وكانت اجتماعات منتدى أصحاب المصلحة المتعددين مفتوحة لأي شخص يرغب في الحضور والمشاركة، كما تم نشر كافة المعلومات المتعلقة باجتماعات المنتدى على الموقع الإلكتروني لشراكة الحكومة المفتوحة في تونس: (www.ogptunisie.gov.tn) وعلى صفحة الفيس بوك².

2-2. تأثير جائحة كوفيد-19 على التنفيذ

أثرت جائحة كوفيد-19 سلباً على عمليات المجتمع المدني وتنفيذ العديد من التعهدات، لا سيما تلك التي تتطلب السفر بين المناطق وإجراء المشاورات بشكل شخصي. وتشمل هذه التعهدات التعهد 11 المتعلق بتنفيذ معايير شراكة الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي والتعهد 6 المتعلق بتكريس الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. حيث تم فرض القيود على التنقل بين المناطق في البلاد من يناير/كانون الثاني 2020 إلى يونيو/حزيران 2020، ثم مرة أخرى في أكتوبر/تشرين الأول 2020. وبالتالي فقد انعقد منتدى أصحاب المصلحة المتعددين ثلاث مرات فقط في عام 2020، ويعد ذلك الرقم أقل بكثير من عامي 2019 و2018. وقد بقيت الاجتماعات تتطلب الحضور شخصياً، مما تسبب في غياب بعض المشاركين من المجتمع المدني والحكومة.

1 أسماء شريفي (الرئيس المؤسس للشبكة التونسية للجمعيات الوطنية والتنمية TACID)، رسائل بريد إلكتروني مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 16 أبريل/نيسان 2021، سامية زياتي (رئيس جمعية "ديناميكية حول الماء" 2017-2021)، رسائل بريد إلكتروني مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 16 أبريل/نيسان 2021.

2 المعلومات التي قدمتها حكومة الجمهورية التونسية إلى آلية إعداد التقارير المستقلة أثناء فترة التعليقات السابقة لنشر هذا التقرير. يونيو/حزيران 2021.

2-3. النتائج المبكرة

تقر آلية إعداد التقارير المستقلة بأن النتائج قد لا تكون مرئية خلال فترة خطة العمل التي تمتد لعامين، وأنه لا بد على الأقل من تحقيق مستوى إنجاز كبير لتقييم النتائج المبكرة. بالنسبة لتقارير النتائج الانتقالية، تستخدم آلية إعداد التقارير المستقلة مؤشر "هل تم فتح الحكومة؟" (DIOG) لإبراز التغيرات المبكرة في الممارسات الحكومية في المجالات ذات الصلة بقيم شراكة الحكومة المفتوحة. وفي العمل المستقبلي، لن يستمر التقرير الجديد لآلية إعداد التقارير المستقلة حول النتائج في استخدام (DIOG) كمؤشر.

يركز القسم 2-3 على نتائج التعهدات التي كان تصميمها طموحاً أو قوياً، وفقاً لتقييم تقرير آلية إعداد التقارير المستقلة عن تصميم خطة العمل، أو التي ربما كانت تقتصر إلى الوضوح أو الطموح، ولكنها نجحت في تنفيذ تغييرات "مبشرة" أو "كبيرة" في الممارسات الحكومية¹. إن التعهدات التي تم أخذها بعين الاعتبار للتحليل في هذا القسم تتميز بكونها ذات إنجاز "كبير" على الأقل بحسب تقييم آلية إعداد التقارير المستقلة في القسم 2-4. وبينما يحل هذا القسم نتائج آلية إعداد التقارير المستقلة الخاصة بالتعهدات التي بقي بالمعايير الموضحة أعلاه، فإن القسم 2-4 يتضمن نظرة عامة حول مستوى الإنجاز لكافة التعهدات الواردة في خطة العمل.

التعهد 2: إرساء الإطار القانوني والتنظيمي لدعم فتح البيانات العمومية	
يعد هذا التعهد استمراراً للإصلاحات المماثلة في خطتي العمل السابقتين لتونس. اعتمدت تونس قانوناً في عام 2011 (رقم 41-2011) بشأن الحق في النفاذ إلى الوثائق الإدارية وقانوناً في عام 2016 (رقم 22-2016) بشأن الحق في النفاذ إلى المعلومة. ورغم ذلك، تحتاج تونس إلى وضع إطار تنظيمي لتنفيذ البيانات المفتوحة وتطبيقها². ولذلك، فإن هذا التعهد يهدف إلى وضع إجراءات قانونية لموارد البيانات الحكومية المفتوحة وإلى زيادة تطوير جرد البيانات العمومية³. وتهدف الأهداف المرحلية إلى إصدار أنظمة للبيانات العمومية، ومواصلة مشروع جرد البيانات العمومية، وتقديم برامج تدريبية للأعوان العموميين، وتشجيع إعادة استخدام البيانات العمومية المفتوحة⁴.	هدف التعهد
يعتبر تنفيذ هذا التعهد كبيراً. فقد تم إنجاز معظم الأهداف المرحلية بعد نهاية دورة خطة العمل (في أوائل عام 2021). يتلخص الهدف المرحلي الأول في اعتماد أمر حكومي للبيانات المفتوحة كقانون محلي. وقد تم إنجاز مسودة الأمر الحكومي المتعلق بالبيانات المفتوحة في نهاية عام 2018⁵. حيث تم تنظيم مشاورات عمومية عبر الإنترنت لمدة 20 يوماً في مارس/آذار 2019 وتمت مناقشة الأمر المعدل مع هيكل عمومية أخرى في أكتوبر/تشرين الأول 2019⁶. وأقرت الحكومة الأمر الحكومي رقم 3-2021 في 6 يناير/كانون الثاني 2021، وأصدرت الأمر في نفس الشهر⁷. ويوفر الأمر الحكومي بعض آليات التطبيق مثل الاعتماد الإلزامي لخطة عمل وطنية سنوية بشأن البيانات المفتوحة من جانب وحدة الإدارة الإلكترونية ("وحدة الحكومة الإلكترونية") لدى رئاسة الجمهورية التونسية، وكذلك الاعتماد الإلزامي من قبل الهيكل العمومية لخطط العمل السنوية بمساعدة وتنسيق من وحدة الحكومة الإلكترونية (الفصل 4). كما ينشئ الأمر الحكومي أيضاً لجنة استشارية من المجتمع المدني وأعضاء من القطاع الخاص للإشراف والتشاور بشأن تنفيذ خطط عمل البيانات المفتوحة (الفصل 5). ويجب على جميع الهيئات العمومية أن تعين شخصاً مسؤولاً عن أنشطة البيانات المفتوحة، بما في ذلك إعداد جرد البيانات والحفاظ عليها (الفصل 6). وبالتالي يجب أن تعمل كافة الهيئات العمومية على إعداد جرد للبيانات التي تنتجها أو تجمعها⁸. في عام 2018، قامت الحكومة بجرد البيانات لست وزارات وصناديق تمويل (الزراعة والشؤون المحلية والبيئة والصناعة والثقافة والنقل والضمان الاجتماعي)⁹. كما قامت وزارتان أخريان (وزارة الدفاع الوطني ووزارة التجهيز والإسكان والبنية التحتية) بجرد البيانات جزئياً في عامي 2019 و2020 من خلال تطبيق نظام جديد للجرد على شبكة الإنترنت سوف تتبعه كافة الهيئات الحكومية في المستقبل بموجب خطة العمل الرابعة في تونس في قطاعات الصحة والتعليم والعدل¹⁰. وتعتبر قوائم جرد البيانات غير عمومية، بل داخلية في الهيئات المعنية، ومع ذلك يمكن نشر جزء من جرد البيانات على شبكة الإنترنت في المستقبل¹¹. من جهته، يعتبر أحمد بن طعريت، مدير برنامج النفاذ إلى المعلومة لدى منظمة I-Watch¹² (أنا يقط)، وهي إحدى منظمات المجتمع المدني، بأن جهود جرد البيانات هذه تعد خطوة أولى جيدة ومفيدة للهيئات العمومية في تنظيم أرشيفها. وفيما يعتبر هذا الجهد طموحاً، فقد يشكل تنفيذ النتائج المحددة تحدياً كبيراً¹³. قامت الحكومة بعقد ست جلسات تدريبية حول البيانات المفتوحة لأكثر من 150¹⁴ شخصاً من المسؤولين الحكوميين والأعوان العموميين في يونيو/حزيران 2019¹⁵. في أوائل عام 2020، عقدت وحدة الحكومة الإلكترونية ووزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والسياسات العمومية والبنك الدولي، اجتماعاً وطنياً	هل تم فتح الحكومة؟ هامشي

للمبرمجين لتشجيع إعادة استخدام البيانات العمومية المفتوحة¹⁶. وقد جمع هذا الاجتماع 38 فريقاً وأكثر من 150 مشاركاً من مختلف الأعمار والمناطق¹⁷. وقد تم الاستمرار في سبعة من مشاريع هذا الاجتماع وسوف تُطوّر بالكامل في عام 2021¹⁸. هذا وقد أطلقت أنشطة إعلامية أخرى لتيسير الأمر الحكومي حول البيانات المفتوحة، مثل مناسبة يوم البيانات المفتوحة في 5 مارس/آذار 2021 للترويج للأمر الحكومي ومشاريع البيانات المفتوحة قيد التطوير¹⁹. أدى تنفيذ التعهد إلى زيادة فرص النفاذ إلى المعلومة والمشاركة المدنية من خلال وضع ضمانات قانونية لتقديم الحكومة للبيانات المفتوحة، كما يسهّل الإشراف والمشاركة من جانب المجتمع المدني والقطاع الخاص من خلال اللجنة الاستشارية. بالإضافة إلى ذلك، فقد زاد اجتماع المبرمجين وبرامج التدريب من الوعي وقدموا الأدوات للأعوان الحكوميين والمواطنين لنشر مجموعات البيانات العمومية وإعادة استخدامها. ورغم ذلك، لا يزال تأثير الأمر الحكومي واللجنة على البيانات المفتوحة غير واضح. وبالتالي، وحتى كتابة هذا التقرير، يمكن اعتبار الجهود الرامية إلى فتح الحكومة في مجال البيانات المفتوحة إيجابية ولكنها هامشية.	
---	--

التعهد 8: وضع الآليات للمساهمة في تكريس النزاهة في القطاع العمومي ومكافحة الفساد

هدف التعهد يهدف هذا التعهد إلى مكافحة الفساد في القطاع العمومي²⁰ ويرتكز على عدة إصلاحات لمكافحة الفساد تم تنفيذها في العقد الماضي. في عام 2011، أنشأت الحكومة هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد (INLUCC) كهيئة مؤقتة، والتي تم التأكيد عليها في دستور عام 2014. غير أن الهيئة تفتقر إلى الموارد والموظفين²¹. وفي عامي 2016 و2017، اعتمدت تونس استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، قامت بتمكين ولاية الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وأقرت قانون حماية المبلغين عن الفساد²². كما أقر البرلمان التونسي في عام 2018 قانوناً يقضي بأن يصرح الساسة ووسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية عن أصولهم المالية لهيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد²³. يرمي الهدف المرحلي الأول لهذا التعهد إلى إقرار ثلاثة أوامر حكومية وهي: حماية المبلغين عن الفساد، وقانون التصريح عن الأصول، وقانون التصريح عن تضارب المصالح. أما الهدف المرحلي الثاني فيرمي إلى استبدال هيئة مكافحة الفساد من خلال إنشاء هيئة جديدة لمكافحة الفساد تكون مفوضة دستورياً²⁴.	
هل تم فتح الحكومة؟ يعتبر تنفيذ هذا التعهد محدوداً. فقد اعتمدت الحكومة أمرين حكوميين من المشار إليهم في الهدف المرحلي الأول في عام 2019²⁵. وقدمت الرئاسة مشروع قانون بشأن نموذج التصريح عن الأصول، ولكنها لم تعتمد القانون. كما لم تنفذ الحكومة والبرلمان الهدف المرحلي الثاني المتمثل بتأسيس هيئة دستورية جديدة لمكافحة الفساد. هامشي أصدرت الحكومة قوانين لتحفيز المبلغين عن الفساد²⁶ والإبلاغ عن الفساد²⁷. ووفقاً لدراسة أجرتها منظمة الشفافية الدولية فإن التونسيين يعتقدون أن إدانة المواطنين للفساد قد يكون لها أثر كبير. ويعتبر أشرف العوادي من منظمة (أنا يقظ) بأن ذلك يعود جزئياً إلى التدابير الحكومية التي اتخذت لحماية المبلغين²⁸. ورغم ذلك، فإن هناك قيوداً في تطبيق الحكومة لتدابير حماية المبلغين. من جهته، يقول أحمد بن طعريت، من منظمة (أنا يقظ) أيضاً²⁹، بأن الإبلاغ عن الفساد المحتمل من طرف مجهول عبر الإنترنت إلى هيئة مكافحة الفساد الحالية يعتبر أمراً مستحيلاً. وهناك عائق آخر يتمثل في إجراءات الهيئة في استدعاء المبلغين إلى مقر الهيئة للاستجواب. فمن شأن ذلك ألا يشجع على الإبلاغ، لأن مسألة عدم الكشف عن هوية المبلغين تعتبر معرضة للخطر³⁰. وقد شهد مؤشر مدركات الفساد في تونس جموداً في عامي 2018 و2019، وذلك على الرغم من الجهود المبذولة لإدانة الفساد. وتعزو منظمة (أنا يقظ) هذا الجمود بشكل أساسي إلى غياب الإرادة السياسية وسلبية السلطة القضائية، بما في ذلك الحالات التي تشمل السياسيين³¹. وبالتالي، فإن الهدف المرحلي الثاني يعد ذا تغيير هامشي في مكافحة الفساد في تونس. منذ اعتماد قانون التصريح عن الأصول، أشار المجتمع المدني إلى أن استقلال هيئة مكافحة الفساد أصبح في خطر لأنها تتبع للسلطة التنفيذية. ففي عام 2020، قام رئيس الوزراء المنتهية ولايته بإقالة رئيس هيئة مكافحة الفساد³² في خطوة أطلقت عليها الصحافة وصف "إشكالية من حيث الأخلاق"³³. وبحسب أحمد بن طعريت، فإن هذا يدل على أهمية وجود هيئة لمكافحة الفساد منشأة بموجب الدستور ومستقلة عن السلطة التنفيذية³⁴. وبالتالي، في حين أن إصدار القوانين قد أرسى أساساً تنظيمية هامة، فإن التحديات التي تواجه تنفيذ هذه القوانين والعقبات المتعلقة بالسياق تعني أن هذا التعهد لم ينتج عنه سوى تغييرات هامشية في الممارسات الحكومية.	

التعهد II: تنفيذ مبادرات لتكريس شراكة الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي	
يهدف هذا التعهد إلى تطبيق شراكة الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي. وقد كان مكملاً لعملية اللامركزية المستمرة في تونس، ولأول انتخابات محلية شهدتها البلاد في شهر مايو/أيار 2018³⁵. كما أنه يستند إلى التعهد 4 في خطة العمل السابقة لتونس، والتي نتج عنها دليل لمبادئ الحكومة المفتوحة وأفضل الممارسات على المستوى المحلي³⁶. وفي هذا التكرار الحالي، يطلب الهدف المرحلي الأول من ممثلي 12 بلدية، إلى جانب السكان، وضع خطط للحكومة المفتوحة. ويضع الهدف المرحلي الثاني خطة إعلامية لنشر المعلومات حول مبادرات الخطط المحلية.	هدف التعهد
تم تنفيذ هذا التعهد بشكل كبير حيث اعتمد كل مجلس من المجالس البلدية الثمانية خطة عمل محلية لشراكة الحكومة المفتوحة. غير أن ذلك حدث في أوائل عام 2021، أي بعد دورة خطة العمل هذه. ووفقاً للحكومة³⁷، فإن التأخير كان ناجماً عن أزمة جائحة كوفيد-19. أدى تنفيذ هذا التعهد إلى فتح الحكومة بصورة كبيرة، وخاصةً على المستوى المحلي. كما عيّنت منتدى أصحاب المصلحة المتعددين في تونس التابع لشراكة الحكومة المفتوحة لجنةً بلدية من أعضائه تتألف من عدد متساوٍ³⁸ من منظمات المجتمع المدني³⁹ وممثلي الحكومة. وقد وضعت هذه اللجنة المعايير العشرة⁴⁰ لاختيار البلديات لوضع الخطط. ومن بين هذه المعايير: النفاذ إلى المعلومة والبنية التحتية للشفافية عبر الإنترنت، والنشر الفعال للوثائق المالية ووثائق المشتريات العمومية، والاحتفاظ بسجل للشكاوى ونظام للمعالجة، وتنظيم برامج تدريبية عن الحكومة المفتوحة، وتقديم أعضاء المجلس البلدي للتصاريح عن الأصول لدى هيئة مكافحة الفساد. وقد قامت هذه اللجنة بتقييم 72 طلباً واختارت في البداية 12 بلدية، ثم انخفض العدد إلى 10 بلديات⁴¹. وقد استوفت الإدارات المحلية المختارة جميع المعايير وتلقت برامج تدريبية عن الحكومة المفتوحة من قبل الحكومة ومنظمات أخرى⁴². وبحسب ما تطلبته المعايير، فإن جميع الإدارات المحلية المشاركة قد اتخذت بالفعل بعض الخطوات في مجال فتح الحكومة، ولكن خطط العمل المقبلة لشراكة الحكومة المفتوحة ستكون أولى الوثائق الاستراتيجية الشاملة في مجال هذه السياسة، الأمر الذي أدى إلى الحاجة إلى برامج تدريب محددة عن الحكومة المفتوحة⁴³. كما تمت في كل بلدية مشاركة خمس منظمات من المجتمع المدني في العملية⁴⁴. وفي النهاية، قدمت ثمانية بلديات خطط عمل محلية لشراكة الحكومة المفتوحة بالتعاون مع المجتمع المدني المحلي وبدعم من الحكومة الوطنية⁴⁵. ونظم المجتمع المدني والبلديات سلسلة من المشاورات العمومية سواءً عبر الإنترنت أو بشكل شخصي بشأن الخطط وتم أخذ آراء المواطنين بعين الاعتبار⁴⁶. وقد اعتمد المجلس البلدي خطط العمل بعد التشاور مع الحكومة المركزية في يناير/كانون الثاني 2021، وبالتالي تم إنجاز الهدف المرحلي الأول بعد نهاية دورة خطة عمل شراكة الحكومة المفتوحة 2018-2020. أثناء اختيار البلديات الاثنتي عشرة ثم وضع خطط العمل، قامت منظمات المجتمع المدني والحكومة وصندوق التمويل الائتماني متعدد المانحين التابع للبنك الدولي بوضع خطة إعلامية لزيادة نشر المعلومات⁴⁷. وقد شملت هذه الخطة الإعلامية حملة على وسائل التواصل الاجتماعي وثلاث اجتماعات مائدة مستديرة وأياماً إعلامية في خمس جامعات واجتماعات مع صانعي القرار من المستويين الوطني والمحلي وأنشطة أسبوع شراكة الحكومة المفتوحة ومشاورات عبر الإنترنت⁴⁸. وقد تم تنفيذ هذه الأنشطة قبل نهاية دورة خطة العمل، وبالتالي فقد تم إنجاز الهدف المرحلي الثاني في الموعد المحدد. وأضافت الحكومة بأنه كان هناك عدد من الأنشطة والمناسبات الإعلامية نظمها وحدة الحكومة الإلكترونية لصالح هذه البلديات وبالتعاون مع عدد من الشركاء التقنيين والماليين، وهم: الجمعية الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) والوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). وقد دعمت هذه الأنشطة البلديات أثناء صياغة خطط عملها، وذلك بالترويج لقيم الحكومة المفتوحة ومشاركة المنهجية والأدوات⁴⁹. بيّنت عائشة القرافي حسني، رئيسة الجمعية التونسية للحكومة المحلية، والتي شاركت في تصميم المعايير واختيار البلديات، بأنّ مجرد تصميم خطط العمل كان بمثابة تحسن في حد ذاته⁵⁰. فقد أدى ذلك إلى جمع الحكومة المحلية والمجتمع المدني على نفس الطاولة، وعملاً معاً كشركاء بدلاً من العمل كخصوم كما كان يحدث في الماضي⁵¹. غير أنّ حاتم شكرون، العضو في أحد المراكز الفكرية المستقلة، وهو المرصد التونسي للتحوّل الديمقراطي، انتقد تدني مستويات الطموح والدقة في الخطط المحلية⁵². وتتشارك خطط العمل الثماني المنشورة على البوابة الإلكترونية الحكومية لشراكة الحكومة المفتوحة في تونس المحتوى نفسه في الغالب: تحسين النفاذ إلى المعلومة وتطوير البيانات المفتوحة والتحول الرقمي للخدمات للمواطنين ووضع خطة إعلامية وتنظيم دورات تدريبية عن الحكومة المفتوحة للأعوان العموميين⁵³.	هل تم فتح الحكومة؟ كبير

أشار شكرون إلى أن خطتي العمل في قابس وزربية قد تضمنتا تعهداً عن جمع ونشر البيانات الجغرافية وبيانات الموارد الطبيعية على المستويات المحلية، الأمر الذي اعتبره طموحاً وذا إمكانية عالية في مجال فتح الحكومة⁵⁴. من جانبها علقت أسماء شريفي، رئيس ومؤسس الشبكة التونسية للجمعيات الوطنية والتنمية (TACID)⁵⁵، والتي ساعدت في تصميم وتنفيذ هذه التعهدات بأن التونسيين مهتمون جداً بالشفافية والمشاركة العمومية على النحو الذي تشمله هذه التعهدات. غير أن شكرون يشير إلى أن الهيئة الحكومية الرائدة في هذا المجال هي وحدة الحكومة الإلكترونية وليس وزارة الشؤون المحلية والبيئة، والتي قد تكون الجهة الأكثر ملائمة لأهداف هذه التعهدات. وتتضمن صعوبات التنفيذ الافتقار إلى تمويل محدد⁵⁶ وضعف القيادة المحلية والحاجة إلى قيام الحكومة الوطنية والمحلية بترويج مبادرات شراكة الحكومة المفتوحة بدلاً من الاعتماد على منظمات المجتمع المدني.⁵⁷ يُعتبر تبني تونس لثماني خطط عمل محلية لشراكة الحكومة المفتوحة والإنشاء المشترك لها خطوة كبيرة نحو فتح الحكومة من حيث الشفافية والمشاركة العمومية. وينص الدستور التونسي⁵⁸ وقانون الحكم المحلي⁵⁹ على أن تعمل كل البلديات على سنّ برامج التنمية بناءً على مبادئ الحكومة المفتوحة. وتعتبر كل من الحكومة المركزية⁶⁰ والجهات الفاعلة في المجتمع المدني⁶¹ أن خطط العمل المحلية لشراكة الحكومة المفتوحة هي تنفيذ لبعض هذه الالتزامات القانونية من جانب البلديات المعنية. وبالنظر إلى المستقبل، فإن التحديات المنتظرة هي حاجة الحكومة المحلية والمركزية للامتلاك والقيادة القوانين، وتنفيذ إصلاحات طموحة تتجاوز الالتزامات القانونية القائمة بالفعل.	
--	--

- 1 تحدد تقارير آلية إعداد التقارير المستقلة عن التصميم التعهدات القوية باعتبارها "تعهدات جديرة بالملاحظة" إذا كانت قابلة للتحقق وذات صلة وذات أثر قابل على إحداث تغيير تحولي. وإذا لم تحقق أي تعهدات حد الأثر المحتمل، تختار آلية إعداد التقارير المستقلة التعهدات الجديرة بالملاحظة من التعهدات ذات الأثر المحتمل "المتوسط". للحصول على قائمة التعهدات الجديرة بالملاحظة في تونس، راجع الملخص التنفيذي لتقرير التصميم للعام 2018-2020: <https://www.opengovpartnership.org/documents/tunisia-design-report-2018-2020-for-public-comment/>.
- 2 أمير صفاقسي، آلية إعداد التقارير المستقلة (IRM): تقرير تصميم خطة العمل في تونس 2018-2020 (شراكة الحكومة المفتوحة، 27 أبريل/نيسان 2021)، <https://www.opengovpartnership.org/documents/tunisia-design-report-2018-2020-for-public-comment/>.
- 3 المرجع السابق.
- 4 المرجع السابق.
- 5 حكومة الجمهورية التونسية، "التعهد 2: إرساء الإطار القانوني والتنظيمي لدعم فتح البيانات العمومية" (شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، تم الدخول في 2 يوليو/تموز 2021)، <http://www.ogptunisie.gov.tn/en/?p=1359>.
- 6 المرجع السابق.
- 7 الجمهورية التونسية، (القوانين والأوامر الحكومية: الأمر الحكومي رقم 2021-3 الصادر في 6 يناير/كانون الثاني 2021 بشأن البيانات العمومية المفتوحة)، في الجريدة الرسمية للجمهورية التونسية (12 يناير/كانون الثاني 2021)، <http://www.ogptunisie.gov.tn/en/wp-content/uploads/2021/03/Government-Decree-Number-3-of-2021.pdf>.
- 8 ريم قرناوي (مديرة وحدة الحكومة الإلكترونية في رئاسة الحكومة في تونس)، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 16 أبريل/نيسان 2021.
- 9 المرجع السابق.
- 10 المرجع السابق.
- 11 ريم قرناوي وسونيا غربي (وحدة الحكومة الإلكترونية في رئاسة الحكومة في تونس)، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 22 أبريل/نيسان 2021.
- 12 أحمد بن طعريت، مدير برنامج "النفاذ إلى المعلومة" في منظمة (أنا يقط)، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 16 أبريل/نيسان 2021.
- 13 المرجع السابق.
- 14 المرجع السابق.
- 15 حكومة الجمهورية التونسية، "التعهد 2: إرساء الإطار القانوني والتنظيمي لدعم فتح البيانات العمومية".
- 16 المرجع السابق.
- 17 حكومة الجمهورية التونسية، "تنظيم اجتماع المبرمجين الوطني لإعادة استخدام البيانات العمومية المفتوحة #OpenGovDataHack2020" (شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، تم الدخول في 2 يوليو/تموز 2021)، <http://www.ogptunisie.gov.tn/en/?p=1906>.
- 18 قرناوي، مقابلة، 22 أبريل/نيسان 2021.
- 19 المعلومات التي قدمتها الحكومة التونسية إلى آلية إعداد التقارير المستقلة أثناء فترة التعليق السابقة لنشر هذا التقرير، يونيو/حزيران 2021.
- 20 حكومة الجمهورية التونسية، "التعهد 8: وضع الآليات للمساهمة في تكريس النزاهة في القطاع العمومي ومقاومة الفساد، ومتابعة تنفيذ الخطة" (شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، تم الدخول في 2 يوليو/تموز 2021)، <http://www.ogptunisie.gov.tn/en/?p=1338>.
- 21 صفاقسي، آلية إعداد التقارير المستقلة: تقرير تصميم خطة العمل في تونس 2018-2020، الصفحة 37.
- 22 المرجع السابق.
- 23 المرجع السابق.
- 24 المرجع السابق.
- 25 حكومة الجمهورية التونسية، "التعهد 8: وضع الآليات للمساهمة في تكريس النزاهة في القطاع العمومي ومقاومة الفساد ومتابعة تنفيذ الخطة".
- 26 "الأمر الحكومي رقم 1123-2019، الذي يحدد شروط وإجراءات منح الحوافز في مجال مكافحة الفساد"، الجريدة الرسمية للجمهورية التونسية، (شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، 10 ديسمبر/كانون الأول 2019)، www.ogptunisie.gov.tn/wp-content/uploads/2020/06/Decret2019_1124Arabe.pdf.
- 27 "الأمر الحكومي رقم 1124-2019، بشأن الآليات وصيغ ومعايير منح المكافآت للمبلغين"، الجريدة الرسمية للجمهورية التونسية، (شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، 10 ديسمبر/كانون الأول 2019)، http://www.ogptunisie.gov.tn/wp-content/uploads/2020/06/Decret2019_1124Arabe.pdf.
- 28 أمانة بحيرة، "18%", معدل الفساد في تونس، وفقاً لمنظمة الشفافية الدولية (مرصد 1، 12 ديسمبر/كانون الأول 2019)، <https://www.observatoire-securite.tn/fr/2019/12/12/18-taux-de-corruption-en-tunisie-selon-transparency-international/>.
- 29 طعريت، مقابلة.

- 30 المرجع السابق.
- 31 محرر مجلة رياتلي، (تونس: منظمة (أنا يقط) تستنكر مؤشر الفساد المنذر بالخطر) (مجلة رياتلي عبر الإنترنت، 23 يناير/كانون الثاني 2020)، <https://www.realites.com.tn/2020/01/tunisie-i-watch-denonce-un-indicateur-de-corruption-alarquant-2/>.
- 32 سيف سوداني، (إقالة رئيس هيئة مكافحة الفساد من منصبه) (صحيفة بريد أطلس، 4 أغسطس/آب 2020)، <https://www.lecourrierdelatlas.com/le-president-de-linstance-anti-corruption-demis-de-ses-fonctions/>.
- 33 المرجع السابق.
- 34 طعريت، مقابلة.
- 35 صفاقسي، آلية إعداد التقارير المستقلة: تقرير تصميم خطة العمل في تونس 2018 - 2020، صفحة 45.
- 36 حكومة الجمهورية التونسية، "التعهد 4: تحسين الشفافية وافتتاح الحكومات المحلية" (شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، تم الدخول في 8 يوليو/تموز 2021)، <http://www.ogptunisie.gov.tn/en/?p=750>؛ انظر أيضاً: (إنشاء مبادئ الحكومة المفتوحة) (رئاسة الحكومة ووزارة الشؤون المحلية والبيئة، أكتوبر/تشرين الأول 2018)، <http://www.ogptunisie.gov.tn/en/?p=1451>.
- 37 قرناوي، مقابلة، 16 أبريل/نيسان 2021.
- 38 عائشة القرافي حسني (رئيسة الجمعية التونسية للحكومة المحلية)، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 28 أبريل/نيسان 2021.
- 39 منظمات المجتمع المدني، وتشمل: شبكة TACID، الجمعية التونسية للحكومة المحلية، وخالد سلامي من موقع OpenGov.tn. (المدير العام لوحدة الحكومة الإلكترونية)، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 7 أبريل/نيسان 2021.
- 40 أسماء شريفي (رئيس ومؤسس الشبكة التونسية للجمعيات الوطنية والتنمية TACID)، رسائل بريد إلكتروني مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 16 أبريل/نيسان 2021.
- 41 أسماء شريفي (رئيس ومؤسس الشبكة التونسية للجمعيات الوطنية والتنمية TACID)، مقابلة أجراها باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 12 أبريل/نيسان 2021.
- 42 المرجع السابق.
- 43 شريفي، مقابلة، أسماء شريفي (رئيس ومؤسس الشبكة التونسية للجمعيات الوطنية والتنمية TACID)، رسائل بريد إلكتروني مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 25 مايو/أيار 2021.
- 44 انظر المرجعين 41 و43.
- 45 قرناوي، مقابلة، 16 أبريل/نيسان 2021.
- 46 شريفي، بريد إلكتروني، 16 أبريل/نيسان 2021، انظر 40.
- 47 شريفي، مقابلة؛ انظر 41.
- 48 شريفي، بريد إلكتروني، 16 أبريل/نيسان 2021؛ انظر 40.
- 49 المعلومات التي قدمتها الحكومة التونسية إلى آلية إعداد التقارير المستقلة أثناء فترة التعليق السابقة لنشر هذا التقرير، يونيو/حزيران 2021.
- 50 القرافي حسني، مقابلة.
- 51 المرجع السابق.
- 52 حاتم شكرون (المرصد التونسي للتحوّل الديمقراطي)، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 28 أبريل/نيسان 2021.
- 53 حكومة الجمهورية التونسية، "النسخ النهائية لخطط عمل الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي" (شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، تم الدخول في 8 يوليو/تموز 2021)، <http://www.ogptunisie.gov.tn/en/?p=2212>.
- 54 انظر 52، حاتم شكرون (المرصد التونسي للتحوّل الديمقراطي)، بريد إلكتروني مرسل إلى باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 28 مايو/أيار 2021.
- 55 شريفي، مقابلة.
- 56 القرافي حسني، مقابلة.
- 57 المرجع السابق.
- 58 حكومة الجمهورية التونسية، دستور تونس لعام 2014 (موقع constituteproject.org)، المادة 139، https://www.constituteproject.org/constitution/Tunisia_2014.pdf.
- 59 وزارة الشؤون المحلية والبيئية في الجمهورية التونسية، (قانون الحكم المحلي) (9 مايو/أيار 2018)، الفصل 1، الفقرة 5، <http://www.collectiviteslocales.gov.tn/fr/code-des-collectivites-locales-2>.
- 60 سلامي.
- 61 شريفي، مقابلة.

4-2 تنفيذ التعهدات

يتضمن الجدول أدناه تقييماً لمستوى الإنجاز بالنسبة لكل تعهد في خطة العمل.

التعهد	مستوى الإنجاز: (لا يوجد دليل متاح أو لم يبدأ أو محدود أو كبير أو مكتمل)
1. تكريس حق النفاذ إلى المعلومة	كبير: قامت هيئة النفاذ إلى المعلومة (INAI) بإعداد ونشر دليل للمسؤولين العموميين¹، وكذلك دليل قصير للمواطنين²، وقد تمت صياغتهما بالتعاون مع إحدى منظمات المجتمع المدني، وهي منظمة (Article 19). ولم تنشئ الهيئة فريق عمل تنسيقي مع المجتمع المدني. غير أن أحمد بن طعريت، مدير برنامج النفاذ إلى المعلومة في منظمة (أنا يقظ)³، يعتقد بأن هيئة النفاذ إلى المعلومة تبذل جهوداً كبيرة في التعاون مع منظمات المجتمع المدني مثل منظمة (أنا يقظ) حول المشاريع المشتركة⁴ ومذكرات التفاهم وغير ذلك من المهام. يعتبر تنفيذ الهدف المرحلي الثالث محدوداً. فقد نظمت الحكومة ورشتي عمل للمؤسسات العمومية ومنظمات المجتمع المدني في 27 مارس/آذار 2019 لتقديم الدراسة الاستقصائية التي ستستخدم في جمع البيانات لصياغة التقييم المتعلق بتنفيذ الهدف 16-10 من أهداف التنمية المستدامة (تكريس النفاذ إلى المعلومة في تونس)⁵. وفي أوائل عام 2021، أطلقت الحكومة⁶ ومؤسسة فرنسية عامة، وهي "الوكالة الفرنسية للخبرة الفنية الدولية"، دعوة لتقديم طلبات للحصول على خدمات خبير استشاري لتنظيم وصياغة تقييم أهداف التنمية المستدامة⁷. كما عقدت هيئة النفاذ إلى المعلومة، بالتعاون مع كل من الإدارة العامة للإصلاحات والبنك الدولي ومنظمة Article 19، سبع جلسات تدريبية حول النفاذ إلى المعلومة من مؤسسات مختلفة بين سبتمبر/أيلول 2018 ومايو/أيار 2019⁸ لحوالي 200 مسؤول⁹. وقد أنجزت الوكالة الوطنية للسلامة المعلوماتية الهدف المرحلي الخامس بشكل كبير من خلال صياغة واقتراح مرجع وطني مشترك لتصنيف البيانات الإدارية. وقد تم عرض مشروع القانون الذي يعتمد التصنيف على رئاسة الحكومة، ولكن الرئاسة لم تعتمده بعد¹⁰.
2. إرساء الإطار القانوني والتنظيمي لدعم فتح البيانات العمومية	كبير: للاطلاع على التفاصيل المتعلقة بتنفيذ هذا التعهد ونتائجه المبكرة، انظر القسم 2-3.
3. تعزيز النفاذ إلى المعلومة الجغرافية	كبير: طور المركز الوطني لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد بعضاً من البنية التحتية للبوابات للنفاذ إلى المعلومة الجغرافية وقواعد البيانات، غير أن البوابات لم تكتمل وغير موجودة على الإنترنت¹¹. ووفقاً للحكومة، فإن تجميع قواعد البيانات المتعلقة بالبيانات الطبوغرافية والصور المسطحة بدأ في عام 2019¹² وتم العمل عليه إلى حد كبير حتى نهاية عام 2020¹³، وبالتالي فإن مستوى التنفيذ يعتبر كبيراً. وعلى أي حال، فإن تنفيذ الهدف المرحلي الرابع المتعلق بإنشاء الجزء الأولي من قاعدة بيانات العناوين يعتبر محدوداً¹⁴.
4. توحيد المعرفات والتسميات الخاصة بمحطات النقل البري ونشر البيانات العمومية المتعلقة بها في شكل مفتوح	كبير: بحسب ما ذكره مسؤول حكومي¹⁵، فقد تم إنشاء جرد لمحطات النقل المنتظم وغير المنتظم، وتم توحيد المعرفات والتسميات لمحطات النقل البري في تسميات مشتركة، وأنشئت قاعدة بيانات لمحطات النقل البري. وتم نشر قاعدة البيانات على بوابة وزارة النقل للبيانات المفتوحة في أبريل/نيسان 2021، بعد نهاية دورة خطة العمل للفترة 2018-2020¹⁶.
5. تحسين حوكمة الموارد المائية	محدود: أنجزت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري الهدف المرحلي الأول من خلال عقد اجتماع في وزارة الفلاحة نظمته إحدى منظمات المجتمع المدني¹⁷ مع الجهات الفاعلة المعنية في المجتمع المدني في 17 أبريل/نيسان 2019 لمناقشة النشر

المستقبلي لمجموعات البيانات المتعلقة بالمياه¹⁸. وبحسب منظمة الاجتماع سامية زياني، رئيس جمعية "ديناميكية حول الماء"، فإن الاجتماع كان مثمراً، ولكن أصوات أصحاب المصلحة لم تكن ممثلة بالقدر الكافي ولم تكن العملية قائمة على المشاركة الكاملة¹⁹. قامت الوزارة بنشر عدة مجموعات بيانات في ثلاث فئات عن المياه على بوابة بياناتها المفتوحة²⁰ http://www.agridata.tn/ وأوضحت زياني أن مجموعات البيانات المنشورة توفر معلومات مفيدة لإدارة الموارد المائية، لأن مختلف الإدارات لم تقم بمشاركة بيانات معينة داخلياً في الماضي²¹. وتعتبر مجموعتان من البيانات مفيدتين للمجتمع المدني، إحداهما عن المجموعات المحلية من موزعي المياه²²، والأخرى عن جودة المياه. وقد تم نشر مجموعة البيانات تلك ولكنها غير متوفرة حالياً على البوابة. ولم يتمكن باحث آلية إعداد التقارير المستقلة من التحقق من وجود منصة إلكترونية للإبلاغ عن التجاوزات المتعلقة بإدارة الموارد المائية، بما في ذلك من خلال تطبيق "SOS eau" (الماء هو الذهب)، كما لم تنشر الوزارة تقارير شهرية عن حوادث الحفر أو وصلات المياه غير القانونية. وأوضحت سامية زياني²³ أن المنصة الإلكترونية، التي تتبع إلى مركز الخدمة الذي ينسق الاستجابة للتجاوزات بين المجتمع المدني والإدارات، قد بدأت كمشروع تجريبي لمنطقة قصصة وعملت لفترة من الوقت، ولكنها توقفت عن العمل. ووفقاً للحكومة²⁴ والمجتمع المدني²⁵ فإن تطبيق "SOS eau" لديه نسخة تجريبية فعالة ولكنه يفتقر إلى الترابط مع المنصة الإلكترونية، والتطبيق الفعال بشكل كامل على الهاتف المحمول غير متاح بشكل عمومي. لم تقم الوزارة بنشر تقارير شهرية عن حوادث الحفر أو وصلات المياه غير القانونية، ولكن بحسب زياني، فقد نشرت الوزارة معظم تلك المعلومات في تقاريرها السنوية²⁷. وبالتالي، فإن تنفيذ الهدف المرحلي الثاني يعتبر محدوداً. وقد ذكرت ريم قرناوي من الحكومة التونسية²⁸ بأن الحكومة تضع اللامسات الأخيرة على سياسة ترشيد توزيع المياه واستهلاكها، ولكن لم يتم نشر أي شيء بهذا الخصوص.	
كبير: نظمت وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة حواراً وطنياً حول الطاقة والمناجم في 30 مايو/أيار 2019، تلاه مجلس وزاري في 7 يونيو/حزيران 2019 بشأن نتائج هذا الحوار²⁹. وقد كانت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وأعضاء من البرلمان مسؤولين عن تنظيم انتخابات لخمس ممثلين من 25 منظمة من منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المناطق المنتجة في تونس، لمجلس أصحاب المصلحة المتعددين في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية³⁰. كما يضم المجلس أيضاً سبعة ممثلين من المؤسسات الحكومية يمثل أحدهم وزارة المالية. ووفقاً لما ذكره وسام هيني، المدير القطري لمعهد حوكمة الموارد الطبيعية في تونس،³¹ فإن هذه المشاركة تعتبر تنفيذاً للهدف المرحلي الخامس حيث تضمن تحسين الاتصال بين وزارة المالية ووزارة الصناعة. وقد قام مجلس أصحاب المصلحة المتعددين بإنشاء قواعد داخلية ووضع خطة عمل قام بمناقشتها بشكل عمومي مع أكثر من 150 منظمة من منظمات المجتمع المدني والشركات الخاصة بشأن أحداث متعددة في مختلف أنحاء المناطق المنتجة للنفط في تونس في عام 2020.³² أنجزت وزارة الصناعة والجهات الفاعلة من المجتمع المدني الهدف المرحلي السادس من خلال عقد دورة تدريبية لممثلي أصحاب المصلحة المتعددين في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في سبتمبر/أيلول 2019³³. كما قامت الوزارة ومجلس أصحاب المصلحة المتعددين أيضاً بتنفيذ الهدف المرحلي الرابع بشكل كبير من خلال صياغة طلب الانضمام إلى مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، إلا أن الوزارة لم تستكمل وتقدم بعد هذا الطلب³⁴. ورغم إحراز هذا التقدم، فإن التغييرات التي طرأت على قيادة الوزارة والضغط التي مارسها القطاع الخاص كانت سبباً منذ ذلك الحين في كبح المزيد من التقدم فيما يتعلق بمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في تونس.	6. تكريس الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية
محدود: كان تنفيذ الإصلاح الجوهري والظموح لمجلة المحروقات بحيث تشمل مبادئ التعاقد المفتوح محدوداً، مما حدد مستوى إنجاز هذا التعهد على أنه محدود. في يونيو/حزيران 2019، وبعد حوار وطني حول الطاقة والمناجم، أعطت الحكومة الأولوية لتنقيح مجلة	7. تطبيق مبادئ التعاقد المفتوح في مجال المحروقات

المحروقات³⁵. وقد قام معهد حوكمة الموارد الطبيعية بصياغة ونشر تحليل عن حوكمة قطاعي المحروقات والمناجم في أغسطس/آب 2020³⁶، إلا أنه بعد أن تغيرت الحكومة في أوائل عام 2020، لم تواصل الحكومة الجديدة الجهود الرامية إلى إصلاح القانون³⁷. أطلقت وزارة الصناعة واثنان من منظمات المجتمع المدني³⁸ المنصة الإلكترونية resources.tn. وبحسب وسام هيني، المدير القطري لمعهد حوكمة الموارد الطبيعية في تونس، وهو أحد المنظمين المشتركين في إطلاق المنصة³⁹ فإن هذه المنصة الإلكترونية لا تزال غير متطورة: إذ أنها تفتقر إلى المعلومات عن شركات الصناعات الاستخراجية، ولا تنشر كل المعلومات عن التقدم في مجال التعاقد، كما أنها لا تنشر معايير اختيار شركات الصناعات الاستخراجية. وبالتالي فإن تنفيذ الهدف المرحلي الثاني لا يعتبر كاملاً، وإنما كبيراً. أما الهدف المرحلي الثالث فقد تم إنجازه من خلال نشر دراسة أعدها المجتمع المدني في أغسطس/آب 2020⁴⁰.	
محدود: للاطلاع على التفاصيل المتعلقة بتنفيذ هذا التعهد ونتائجه المبكرة، انظر القسم 2-3.	8. وضع الآليات للمساهمة في تكريس النزاهة بالقطاع العمومي ومكافحة الفساد
محدود: لم يتمكن باحث آلية إعداد التقارير المستقلة من تحديد ما إذا كانت اللجنة المشتركة للشفافية المالية، التي أنشئت في وزارة المالية، قد تمت إعادة تفعيلها. حيث يتضمن موقع الوزارة على شبكة الإنترنت محاضر اجتماعات اللجنة المشتركة حتى عام 2016⁴¹. وبالتالي، لا تتوفر أدلة على تنفيذ الهدف المرحلي الأول. وفي المقابل، ورغم أنّ الهدفين المرحليين الآخرين قد شهدا تقدماً كبيراً، فإن المستوى الإجمالي للإنجاز يعتبر محدوداً. وقد نشرت محكمة المحاسبات تقرير تدقيق ميزانية الدولة لعام 2017 في يونيو/حزيران 2019⁴² وكذلك تقريراً لتدقيق ميزانية الدولة لعام 2018⁴³. كما قام كل من البرلمان ورئيس الجمهورية في أوائل عام 2019 باعتماد ونشر القانون الأساسي رقم 15-2019، المتعلق بالقانون الأساسي لميزانية الدولة⁴⁴.	9. تكريس المقاربة التشاركية في إعداد ميزانية الدولة
كبير: وضعت وزارة شؤون الشباب والرياضة إطاراً مرجعياً لإنشاء منصة إلكترونية للشباب⁴⁵، وأطلقت مناقصة لاختيار الخبير الاستشاري الذي سيقوم بصياغة المشروع ومراحله وجدوله الزمني لتنفيذ المنصة الإلكترونية. كما نظمت الحكومة الانتخابات وأنشأت خمسة مجالس شبابية تجريبية في بلديات ابن خلدون وتستور وبن قردان والقصرين والكاف⁴⁶. وبحسب فاديا القاسمي من المعهد التونسي للديمقراطية والتنمية، فقد تم اختيار المجالس لتمثيل خمس مناطق مختلفة تعاني من مشاكل مختلفة⁴⁷. وقد أظهر الشباب حماساً واهتماماً بمجالس الشباب، وقام كثيرٌ منهم بالتصويت في انتخابات هذه المجالس، ففي بن قردان وحدها تم تسجيل 800 صوت⁴⁸. وكان عدد أعضاء مجالس الشباب المنتخبة مماثلاً لعدد أعضاء المجالس البلدية المحلية⁴⁹. وقاموا بإعداد القواعد الداخلية الخاصة بهم بشكل مستقل. واعتبر مجلس الشباب في الكاف نفسه كمجلس ظل لبلدية الكاف، أما مجالس الشباب⁵⁰ الأخرى فهي هيئات استشارية مستقلة⁵¹. وقد كان لدى جميع المجالس طموحات كبيرة وبدأت في العمل مع البلديات حول السياسات المشتركة. إلا أنّ وزارة شؤون الشباب والرياضة توقفت بعد انتهاء دورة خطة العمل عن الدعم الفعال لمجالس الشباب، التي توقفت أنشطتها بعضها أيضاً⁵². ولا يزال مجلسا الشباب في الكاف وتستور فقط عاملين من بين هذه المجالس.	10. تطوير قنوات لتعزيز التفاعل مع الشباب وتمكينهم من متابعة الحوار حول السياسات العمومية
كبير: للاطلاع على التفاصيل المتعلقة بتنفيذ هذا التعهد ونتائجه المبكرة، انظر القسم 2-3.	11. تنفيذ مبادرات لتكريس شراكة الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي
محدود: وفقاً لمستودع وثائق شراكة الحكومة المفتوحة في تونس⁵³، فقد اختارت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري مطور برامج لتطبيق "m-Agri" على الهاتف المحمول الذي يمكّن المواطنين من الحصول على الخدمات عن بُعد في القطاع الفلاحي⁵⁴. وقد حدد المطور نموذج وتصميم إنشاء التطبيق، إلا أنّ باحث آلية إعداد التقارير المستقلة لم يتمكن من التحقق من وجود نسخة تجريبية من التطبيق نظراً لأن	12. تقريب الخدمات الإدارية عبر وضعها على الإنترنت

الرابط المنشور لا يؤدي إلى الوصول إليه⁵⁵. قامت وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية (إدارة الملكية العقارية) بتطوير العديد من الخدمات عبر الإنترنت من خلال الموقع الإلكتروني لإدارة الملكية العقارية، مثل: الاطلاع على الرسوم والعمليات العقارية عبر الإنترنت، والحصول على نسخ من الرسوم العقارية وشهادات الملكية وعدم الملكية وشهادات البحث وشهادات مراجع تسجيل الصكوك⁵⁶. وقد قامت وزارة الدفاع الوطني بوضع خدمة إلكترونية لمتابعة عمليات التأجيل والإعفاء من الخدمة العسكرية. ووفقاً لمستودع وثائق شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، فقد أطلقت الوزارة الخدمة الإلكترونية وهي متاحة على الموقع: http://www.services.defense.tn/TAJNID. وقد تم نشر النص على مستودع وثائق تونس في مايو/أيار 2021، لكن لم يتمكن باحث آلية إعداد التقارير المستقلة من تحديد تاريخ بدء الخدمة الإلكترونية ووظائفها العملية. بدأت وزارة الشؤون الثقافية العمل على وضع منصة إلكترونية لمراقبة تكاليف الدعم الممنوحة في المجال الثقافي⁵⁷، إلا أن نتائج عملها لم يتم نشرها بعد. ويقوم حالياً الفريق الفائز في اجتماع المبرمجين بالعمل على إعداد مشروع مواز لفتح البيانات عن الإعانات المقدمة للمجتمع المدني في القطاع الثقافي. ويمكن دمج هذا المنتج مع المنصة الإلكترونية المستقبلية⁵⁸.	
محدود: يهدف هذا التعهد إلى زيادة الشفافية في التوظيف الحكومي وتطوير قدرات موظفي الخدمة المدنية في تقديم الخدمات⁵⁹. ووفقاً للحكومة، فقد قامت الهيئة العامة للخدمة المدنية في رئاسة الحكومة بصياغة واعتماد نموذج للوصف الوظيفي وتم اختيار الوزارات التجريبية التي ستعتمد وثائق الوصف الوظيفي لست فئات مهنية⁶⁰. تعتبر الهيئة العامة للخدمة المدنية قد نفذت الهدف المرحلي الثاني بشكل محدود، فقد نظمت ورشتي عمل يومي 14 و15 يناير/كانون الثاني 2019 مع مدراء التدريب في الوزارات لتحديد البيانات المتصلة بالتدريب ولتحديد الاستخدامات المحتملة لهذه البيانات بصورة دورية⁶¹. كما أنشأت الهيئة العامة للمنصة الإلكترونية لخطط التدريب السنوية للوزارات في نهاية أغسطس/آب 2019⁶². وتعتبر هذه المنصة الإلكترونية⁶³ مفتوحة أمام جميع الوزارات لإنشاء البرامج التدريبية وتطويرها وإعداد برنامجها الزمني وتنفيذها. كما أن هذه المنصة ليست عمومية، وإنما الوزارات والمتدربون هم وحدهم الذين يستطيعون الدخول إليها. وبينت الحكومة بأنه قد تم إنشاء منصة لهذا الغرض على مستوى الحكومات المحلية⁶⁴. ولم يتمكن باحث آلية إعداد التقارير المستقلة من العثور على إحصائيات حول تدريب المسؤولين العموميين.	13. تيسير الوصول إلى خدمات الوظيفة العمومية

- 1 هيئة النفاذ إلى المعلومة، (دليل المسؤولين العموميين)، (شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، 28 مارس/آذار 2019)، <http://www.ogptunisie.gov.tn/wp-content/uploads/2020/06/guide-acces-information-structures-publiques.pdf>.
- 2 هيئة النفاذ إلى المعلومة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، (الدليل المخصص للمواطنين) (شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، تم الدخول في 8 يوليو/تموز 2021)، المادة 19، http://www.ogptunisie.gov.tn/wp-content/uploads/2019/29/ATI_CS0_Guide_FINAL_Web_Arabic_GR.pdf.
- 3 أحمد بن طعرب (مدير برنامج "النفاذ إلى المعلومة" في منظمة "أنا بقط")، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 16 أبريل/نيسان 2021.
- 4 منظمة (أنا بقط)، <https://www.iwatch.tn/>.
- 5 حكومة الجمهورية التونسية، "التعهد 1: تكريس حق النفاذ إلى المعلومة" (شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، تم الدخول في 8 يوليو/تموز 2021)، <http://www.ogptunisie.gov.tn/en/?p=1362>.
- 6 ريم قرناوي (مدير وحدة الحكومة الإلكترونية)، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 16 أبريل/نيسان 2021.
- 7 الوكالة الفرنسية للخبرة الفنية الدولية ومجموعة Cfi، "الشروط المرجعية: النشاط 5.1 - BI مهمة الخبرة الفنية وعمل ورشة العمل لهيئة النفاذ إلى المعلومة في تونس بشأن تقييم النفاذ إلى المعلومة المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة" (تم الدخول في 8 يوليو/تموز 2021)، https://www.pagof.fr/wp-content/uploads/2021/01/tdr-activite-bi-1.5-appui-a-linai_vfinale.pdf.
- 8 حكومة الجمهورية التونسية، "التعهد 1: تكريس حق النفاذ إلى المعلومة".
- 9 قرناوي.
- 10 المرجع السابق.
- 11 المرجع السابق.
- 12 حكومة الجمهورية التونسية، "التعهد 3: تعزيز النفاذ إلى المعلومة الجغرافية" (شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، تم الدخول في 8 يوليو/تموز 2021)، <http://www.ogptunisie.gov.tn/en/?p=1356>.
- 13 قرناوي.
- 14 المرجع السابق.
- 15 المرجع السابق.

- 13

-
- 61 حكومة الجمهورية التونسية: "التعهد 13: تيسير الوصول إلى خدمات الوظيفة العمومية" (شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، تم الدخول في 8 يوليو/تموز 2021) <http://www.ogptunisie.gov.tn/en/?p=1319>.
- 62 المرجع السابق، انظر أيضاً/ حكومة الجمهورية التونسية، "إنشاء منصة إلكترونية للتدريب في مجال الإدارة العمومية" (شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، 8 يوليو/تموز 2021) <http://www.ogptunisie.gov.tn/en/?p=2208>.
- 63 المنصة الإلكترونية للتدريب في مجال الإدارة العمومية (باللغة العربية) متوفرة على: <http://www.plans-formation.gov.tn/formation.php>.
- 64 المعلومات التي قدمتها حكومة تونس إلى إدارة حقوق المعلومات أثناء فترة التعليق السابقة لنشر التقرير. يونيو/حزيران 2021. يمكن الدخول إلى الموقع الإلكتروني حالياً في تونس فقط، وبالتالي لم يتمكن الباحث في آلية إعداد التقارير المستقلة من التحقق منه: <https://bourse.collectivites.tn/menu/edit/20/item/PAGE/1>.

ثالثاً: إجراءات أصحاب المصلحة المتعددين

3-1 إجراءات أصحاب المصلحة المتعددين أثناء تنفيذ خطة العمل

في عام 2017، اعتمدت شراكة الحكومة المفتوحة (OGP) معايير المشاركة والإنشاء المشترك لشراكة الحكومة المفتوحة التي تهدف إلى دعم المشاركة والإنشاء المشترك من قبل المجتمع المدني في جميع مراحل دورة شراكة الحكومة المفتوحة. ومن المتوقع أن تفي جميع البلدان المشاركة في شراكة الحكومة المفتوحة بهذه المعايير. وتهدف هذه المعايير إلى رفع مستوى الطموح والجودة للمشاركة أثناء وضع وتنفيذ ومراجعة خطط عمل شراكة الحكومة المفتوحة.

كما تؤسس بنود الحوكمة في شراكة الحكومة المفتوحة متطلبات المشاركة والإنشاء المشترك التي يتعين على أي دولة أو كيان أن يحققها عند وضع خطة العمل وتنفيذها من أجل العمل وفقاً لعملية شراكة الحكومة المفتوحة. ولم تقم تونس بإجراءات تتعارض مع عملية شراكة الحكومة المفتوحة.¹

يرجى الرجوع إلى الملحق الأول للاطلاع على نظرة عامة عن أداء تونس في تنفيذ معايير المشاركة والإنشاء المشترك طوال فترة تنفيذ خطة العمل.

الجدول 2.3: مستوى التأثير العمومي

قامت آلية إعداد التقارير المستقلة بتقييم "طيف المشاركة" التابع للجمعية الدولية للمشاركة العامة (IAP2) ليُطبق على شراكة الحكومة المفتوحة². وانطلاقاً من روح شراكة الحكومة المفتوحة، ينبغي أن تتطلع معظم الدول إلى صفة "متعاونة".

مستوى التأثير العمومي	اتشاء وضع خطة العمل	اتشاء تنفيذ خطة العمل
تمكين	سلمت الحكومة سلطة اتخاذ القرار إلى أفراد من العموم.	
تعاون	كان هناك حوار متكرر وساعد عموم المواطنين في وضع جدول الأعمال.	
إشراك	قدمت الحكومة ملاحظات تقييمية حول كيفية النظر في المداخلات العمومية.	✓
تداول	بإمكان عموم المواطنين القيام بإسهامات.	✓
إخبار	وفرت الحكومة لعموم المواطنين معلومات عن خطة العمل.	
لم يتم أي تداول	لم يتم أي تداول	

بشكل عام، حققت عملية التنفيذ في تونس مستوى "إشراك" من المشاركة العمومية. وتشير محاضر جلسات اللجنة التوجيهية إلى أن الحكومة والمجتمع المدني قد اجتمعا خلال فترة التنفيذ لتبادل المعلومات المحدثة عن التقدم المحرز في التعهدات³. إلا أن أزمة كوفيد-19 شكلت تحدياً إضافياً وأسفرت عن تقليل عدد اجتماعات اللجنة التوجيهية وانخفاض عدد الحاضرين من المجتمع المدني.

في المقابل، شهدت تعهدات معينة نهجاً للتنفيذ تميز بتعاون كبير للغاية حيث يمكن أن يتكرر في جميع عمليات شراكة الحكومة المفتوحة في المستقبل. وقد أخذ أعضاء المجتمع المدني زمام المبادرة لتنظيم اجتماعات وأنشطة تتعلق بتعهداتهم ذات الصلة، مثل التعهد 5 المتعلق بتحسين حوكمة الموارد المائية، والتعهد 6 المتعلق بالشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، والتعهد 10 المتعلق بإنشاء مجالس للشباب (للاطلاع على التفاصيل المتعلقة بتنفيذ هذه التعهدات، انظر القسم 4-2).

كما تمت ملاحظة الجهود التعاونية في تنفيذ التعهد 11 المتعلق بشراكة الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي. وقد سلمت الحكومة سلطة اتخاذ القرار إلى لجنة مشتركة متخصصة من ممثلي منظمات المجتمع المدني والحكومة لوضع قواعد التنفيذ وإجراء تقييم وتعيين للبلديات لوضع خطط عمل محلية لشراكة الحكومة المفتوحة (للاطلاع على التفاصيل المتعلقة بتنفيذ هذا التعهد ونتائجه المبكرة، انظر القسم 2-3). ويمثل النهج التعاوني المطبق في التعهدات 5 و6 و10 و11 تطوراً إيجابياً في عمليات شراكة الحكومة المفتوحة في تونس. وتوصي آلية إعداد التقارير المستقلة بأن تسعى اللجنة التوجيهية إلى تكرار هذا المستوى المرتفع من مشاركة منظمات المجتمع المدني في كامل عمليات شراكة الحكومة المفتوحة. ولتحقيق صفة "التعاون" في خطط العمل المستقبلية، يتعين على اللجنة التوجيهية أن تولي اهتماماً خاصاً لضمان توثيق الاستجابة الحكومية لملاحظات منظمات المجتمع المدني بشأن التنفيذ.

-
- ¹ الإجراءات التي تتعارض مع العملية: أي أن الدولة لم تف بمالي: (1) "الإشراك" خلال عملية وضع الخطة أو "الإخبار" أثناء تنفيذ خطة العمل، أو (2) فشلت الحكومة في جمع ونشر وتوثيق مستودع للوثائق على الموقع الإلكتروني الوطني لشراكة الحكومة المفتوحة بما يتوافق مع توجيهات آلية إعداد التقارير المستقلة.
- ² "طيف المشاركة العمومية في IAP2"، الجمعية الدولية للمشاركة العامة (IAP2)، 2014، http://c.yimcdn.com/sites/www.iap2.org/resource/resmgr/foundations_course/IAP2_P2_Spectrum_FINAL.pdf.
- ³ حكومة الجمهورية التونسية، "محاضر اجتماعات" (شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، تم الدخول في 8 يوليو/تموز 2021)، <http://www.ogptunisie.gov.tn/en/?cat=51>.

2-3 نظرة عامة على أداء تونس أثناء تنفيذ خطة العمل

رموز الجدول:

أخضر = يفي بالمعيار

أصفر = قيد الإنجاز (تم اتخاذ خطوات للوفاء بهذا المعيار، ولكن لم يتم الوفاء بالمعيار بعد)

أحمر = لا دليل على اتخاذ الإجراءات

أثناء تنفيذ الخطة	أثناء وضع الخطة	منتدى أصحاب المصلحة المتعددين
أخضر	أخضر	1a. تأسيس المنتدى: يوجد منتدى للإشراف على عملية شراكة الحكومة المفتوحة، وتُنشر الحكومة محاضر أعماله.1
أخضر	أخضر	1b. الانتظام: عقد المنتدى اجتماعات بحضور شخصي بشكل ربع سنوي على الأقل، وفي معظم الأحيان بشكل شهري حتى نهاية عام 2019. وفي عام 2020، عقد المنتدى ثلاثة اجتماعات: في يناير/كانون الثاني ويونيو/حزيران وسبتمبر/أيلول.2
أخضر	أخضر	1c. تطوير المهمة التعاونية: قام أعضاء المنتدى بشكل مشترك بوضع اختصاصه وعضويته وهيكله الإداري،3 وهو ما لم يتغير أثناء التنفيذ.4
أخضر	أخضر	1d. التكلفة العمومي: تتوفر معلومات حول صلاحية المنتدى وعضويته وهيكله الإداري على الموقع الإلكتروني: http://www.ogptunisie.gov.tn .
أخضر	أخضر	2a. أصحاب المصلحة المتعددون: يضم المنتدى ممثلين حكوميين وغير حكوميين.5
أصفر	أخضر	2b. التكافؤ: في البداية ضم المنتدى تمثيلاً متساوياً للممثلين الحكوميين وغير الحكوميين.6 وأثناء التنفيذ، كانت الاجتماعات تضم عادةً عدداً أكبر من الممثلين الحكوميين بسبب تنوع الجهات المسؤولة عن التنفيذ، كما لم يتم جميع ممثلي منظمات المجتمع المدني بحضور الاجتماعات بانتظام.7
أصفر	أصفر	2c. الاختيار بشكل شفاف: بقيت عملية الاختيار كما هي منذ فترة الإنشاء المشترك.
أصفر	أصفر	2d. التمثيل الحكومي رفيع المستوى: ضم المنتدى مسؤولين رفيعي المستوى، لكن كانت لديهم سلطة محدودة في اتخاذ القرار.
أخضر	أخضر	3a. الانفتاح: يقبل المنتدى المدخلات والتمثيل في عملية خطة العمل من أي طرف من المجتمع المدني أو من أي من أصحاب المصلحة الآخرين من خارج المنتدى.
أخضر	أخضر	3b. المشاركة عن بُعد: كانت هناك فرص للمشاركة عن بعد في بعض الاجتماعات والمناسبات على الأقل.
أخضر	أخضر	3c. المحاضر: يقوم منتدى شراكة الحكومة المفتوحة بالتواصل بشكل مسبق ويقدم تقاريره حول قراراته وأنشطته ونتائج عمله إلى الطيف الأوسع من أصحاب المصلحة في الحكومة والمجتمع المدني من خلال نشر محاضر الاجتماعات.

رموز الجدول:

أخضر = يفي بالمعيار

أصفر = قيد الإنجاز (تم اتخاذ خطوات للوفاء بهذا المعيار، ولكن لم يتم الوفاء بالمعيار بعد)

أحمر = لا دليل على اتخاذ الإجراءات

	تنفيذ خطة العمل
أخضر	4a. شفافية العملية: يوجد موقع وطني لشراكة الحكومة المفتوحة على شبكة الإنترنت مع تحديثات منتظمة (أي كل ستة أشهر على الأقل) على التعهد والتقدم المحرز في الأهداف المرحلية: http://www.ogptunisie.gov.tn .
أخضر	4b. قنوات الاتصال: يتيح الموقع الإلكتروني لعموم المواطنين التعليق على التحديثات في تقدّم خطة العمل بحسب كل تعهد.8
أخضر	4c. الانخراط مع المجتمع المدني: تضم جميع الاجتماعات التي تعقدها الحكومة ممثلين عن المجتمع المدني، وتعد أكثر من مرة في العام.
أخضر	4d. التعاون مع آلية إعداد التقارير المستقلة: تقوم الحكومة بمشاركة رابط تقرير آلية إعداد التقارير المستقلة مع المؤسسات الحكومية الأخرى وأصحاب المصلحة لتشجيع المدخلات خلال مرحلة التعليقات العمومية.
أخضر	4e. مشاركة منتدى أصحاب المصلحة المتعددين: يراقب منتدى أصحاب المصلحة المتعددين تنفيذ خطة العمل الوطنية ويعقد مداورات حول كيفية تحسينه دون تعديل التعهدات.
أصفر	4f. انخراط منتدى أصحاب المصلحة المتعددين في تقرير التقييم الذاتي: تقوم الحكومة حالياً بإعداد تقرير التقييم الذاتي، ولا يزال يتعين إبلاغه إلى المنتدى الوطني لأصحاب المصلحة المتعددين.
أخضر	4g. مستودع الوثائق: قامت الحكومة بتوثيق وجمع ونشر مستودع الوثائق على موقع شراكة الحكومة المفتوحة المحلي: http://www.ogptunisie.gov.tn .

¹ حكومة الجمهورية التونسية، "محاضر اجتماعات" (شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، تم الدخول في 8 يوليو/تموز 2021)،

<http://www.ogptunisie.gov.tn/en/?cat=51>.

² المرجع السابق.

³ أمير صفاقسي، آلية إعداد التقارير المستقلة: تقرير تصميم خطة العمل في تونس 2018-2020 (شراكة الحكومة المفتوحة)، الصفحة 59.

⁴ خالد سلامي (المدير العام لوحدة الحكومة الإلكترونية)، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 7 أبريل/نيسان 2021.

⁵ حكومة الجمهورية التونسية، "محاضر اجتماعات".

⁶ صفاقسي، الصفحة 59.

⁷ حكومة الجمهورية التونسية، "محاضر اجتماعات".

⁸ نظير حكومة الجمهورية التونسية، "التعهد 1: تكريس حق النفاذ إلى المعلومة"، (شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، تم الدخول في 8 يوليو/تموز

2021)،

<http://www.ogptunisie.gov.tn/fr/index.php/2019/03/13/engagement-1-renforcer-le-droit-dacces-a-linformation/>

رابعاً: المنهجية والمصادر

يتم إجراء الأبحاث لتقارير آلية إعداد التقارير المستقلة من قبل باحثين وطنيين. وتخضع كافة تقارير آلية إعداد التقارير المستقلة لعملية مراقبة الجودة يقودها موظفون في آلية إعداد التقارير المستقلة لضمان تطبيق أعلى معايير البحث والعناية الواجبة.

يشرف فريق الخبراء الدوليين التابع لآلية إعداد التقارير المستقلة على مراقبة الجودة لكل تقرير. ويتألف الفريق من خبراء في مجالات الشفافية والمشاركة والمساءلة وأساليب أبحاث العلوم الاجتماعية.

وتتضمن العضوية الحالية لفريق الخبراء الدوليين:

- سيزار نيكاندرو كروز-روبيو
- ماري فرانكولي
- بريندن هالوران
- جيف لوفيت
- جوانيتا أولايا

إن تفاصيل عملية المراجعة هذه، بما في ذلك إجراءات دمج التعليقات الواردة، مبيّنة بشكل أكثر تفصيلاً في القسم الثالث من دليل الإجراءات وفي تقرير تصميم خطة العمل في تونس 2018-2020.¹

نبذة عن آلية إعداد التقارير المستقلة

تهدف شراكة الحكومة المفتوحة إلى تأمين تعهدات ملموسة من قبل الحكومات لتعزيز الشفافية وتمكين المواطنين ومكافحة الفساد وتسخير التقنيات الحديثة لتعزيز الحوكمة. وتقوم آلية إعداد التقارير المستقلة التابعة لشراكة الحكومة المفتوحة بتقييم وضع وتنفيذ خطط العمل الوطنية لتعزيز الحوار بين أصحاب المصلحة وتحسين المساءلة.



ستيفان أنغويلوف هو محام وباحث في هيئة برنامج النفاذ إلى المعلومة، وهي منظمة غير حكومية في بلغاريا. وتتضمن طبيعة عمل ستيفان تقديم المساعدة القانونية والتمثيل القانوني في مجال النفاذ إلى المعلومة والقضايا المرتبطة بحماية البيانات الشخصية، وكذلك البحوث ومراقبة الشفافية والمساءلة. ويقوم ستيفان بالتحضير لشهادة الدكتوراه في القانون الدستوري من جامعة صوفيا، سانت كليمنت أهريدسكي، حول تأثير تكنولوجيا المعلومات على حرية التعبير والخصوصية.

¹ آلية إعداد التقارير المستقلة، دليل إجراءات آلية إعداد التقارير المستقلة (شراكة الحكومة المفتوحة، 16 سبتمبر/أيلول 2017)، <https://www.opengovpartnership.org/documents/irm-procedures-manual>.

الملحق الأول - مؤشرات آلية إعداد التقارير المستقلة

يمكن الحصول على المؤشرات والطريقة المستخدمة في أبحاث آلية إعداد التقارير المستقلة في دليل إجراءات آلية إعداد التقارير المستقلة¹. وفيما يلي ملخص للمؤشرات الرئيسية التي تقيّمها آلية إعداد التقارير المستقلة:

- **إمكانية التحقق:**
 - غير محدد بما يكفي للتحقق منه: كما جاء في التعهد، هل تفتقر الأهداف المعلنة والإجراءات المقترحة إلى الوضوح والدقة الكافيين لإنجاز هذه الأهداف والتحقق منها موضوعياً من خلال عملية تقييم لاحقة؟
 - محدد بما يكفي للتحقق منه: كما جاء في التعهد، هل الأهداف المعلنة والإجراءات المقترحة واضحة ومحددة بما يكفي للسماح بالتحقق من إنجازها بصورة موضوعية من خلال عملية تقييم لاحقة؟
- **الصلة:** يقيم هذا المتغير مدى صلة التعهد بقيم شراكة الحكومة المفتوحة. وبناءً على القراءة المتأنية لنص التعهد على النحو المبين في خطة العمل، فإن الأسئلة التوجيهية لتحديد مدى الصلة هي:
 - النفاذ إلى المعلومة: هل ستكشف الحكومة عن مزيد من المعلومات أو تحسّن جودة المعلومات التي تم الكشف عنها لعموم المواطنين؟
 - المشاركة المدنية: هل ستخلق الحكومة أو ستحسن من الفرص أو القدرات لعموم المواطنين لإخبار القرارات أو السياسات أو التأثير فيها؟
 - المساءلة العمومية: هل ستخلق الحكومة أو ستحسن من الفرص المتاحة أمام عموم المواطنين لتحميل المسؤولين المسؤولية عن أفعالهم؟
- **الأثر المحتمل:** يقيم هذا المتغير الأثر المحتمل للتعهد، إذا تم إنجازه على النحو المنصوص عليه. إذ يستخدم الباحث من آلية إعداد التقارير المستقلة النص من خطة العمل للقيام بما يلي:
 - تحديد المشكلة الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية أو البيئية،
 - تحديد الوضع الراهن في بداية خطة العمل، و
 - تقييم مدى أثر التعهد، في حال تنفيذه، على الأداء ومعالجة المشكلة.
- **الإنجاز:** يقيم هذا المتغير تنفيذ التعهد والتقدم المحرز فيه. حيث يتم تقييم هذا المتغير في نهاية دورة خطة العمل، في تقرير آلية إعداد التقارير المستقلة عن التنفيذ.
- **هل تم فتح الحكومة؟:** يحاول هذا المتغير تجاوز قياس النواتج والمنجزات إلى النظر في الكيفية التي تغيرت بها الممارسة الحكومية، في مجالات ذات صلة بقيم شراكة الحكومة المفتوحة، وذلك نتيجة لتنفيذ التعهد. ويتم تقييم هذا المتغير في نهاية دورة خطة العمل، في تقرير آلية إعداد التقارير المستقلة عن التنفيذ.

هل التعهدات موجهة نحو تحقيق النتائج؟

- إن التعهد الذي يمكن أن يكون مميزاً بنجمة يمتاز بكونه أكثر احتمالاً أن يكون طموحاً وقابلاً للتنفيذ. والتعهد الجيد هو التعهد الذي يصف بوضوح ما يلي:
1. **المشكلة:** وصف المشكلة الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو البيئية بدلاً من وصف مشكلة أو أداة إدارية فقط (على سبيل المثال: "سوء تخصيص أموال الرعاية الاجتماعية" أكثر فائدة من "الافتقار إلى موقع على شبكة الإنترنت").
 2. **الوضع الراهن:** ما هو الوضع الراهن للمسألة المتعلقة بالسياسة في بداية خطة العمل (على سبيل المثال: "26% من شكاوى الفساد القضائي لا تتم معالجتها في الوقت الراهن")؟
 3. **التغيير:** بدلاً من تحديد نواتج وسيطة، ما هو التغيير السلوكي المستهدف المتوقع من تنفيذ التعهد (على سبيل المثال، تُعد "مضاعفة معدلات الاستجابة لطلبات المعلومات" هدفاً أقوى من "نشر بروتوكول للاستجابة")؟

التعهدات المميزة بنجمة

يستحق أحد التدابير، وهو "التعهد المميز بنجمة" (☆)، مزيداً من التفسير نظراً لأهميته الخاصة للقراء وفائدته في تشجيع السباق نحو القمة بين الكيانات المشاركة في شراكة الحكومة المفتوحة. ولتمييز التعهد بنجمة، يجب أن يلبي هذا التعهد عدة معايير:

- يجب أن يكون تصميم التعهد قابلاً للتحقق، وإذا صلة بقيم شراكة الحكومة المفتوحة، وأن يكون له أثر تحولي محتمل بحسب تقييمه في تقرير التصميم.
- يجب أن يقيم تقرير آلية إعداد التقارير المستقلة عن التنفيذ مستوى تنفيذ التعهد بحيث يكون كبيراً أو مكتملاً.

يتم تقييم هذا المتغير في نهاية دورة خطة العمل، وذلك في تقرير آلية إعداد التقارير المستقلة عن التنفيذ.

محظور للتعليقات العمومية: يُرجى عدم الاقتباس أو التداول

¹ آلية إعداد التقارير المستقلة، دليل إجراءات آلية إعداد التقارير المستقلة (شراكة الحكومة المفتوحة، 16 سبتمبر/أيلول 2017)،
<https://www.opengovpartnership.org/documents/irm-procedures-manual>